دليل المصادقة لمبادرة الشفافية EITI

المحتويات

١-	مقدمة	٣٩
	أ- الغرض من المصادقة	٣٩
	ب- نبذة عامة عن المصادقة	٣٩
٢-	المستندات الرئيسية في عملية المصادقة	٣٩
	أ- خطة العمل الخاصة بالبلد	٤٠
	ب- مصفوفة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI وأدوات تقييم المؤشرات لها	٤١
	ج- إستمارات الشركات	٤٢
٣-	تقرير المصادقة	٤٢
٤-	بعد المصادقة	٤٣
٥-	مصفوفة المصادقة	٤٤
٦-	أدوات تقييم المؤشرات	٤٥
٧-	إستمارات الشركات	٥٣
٨-	مؤشر المراجعة	٥٦

١- مقدمة

أ- الغرض من المصادقة

هناك هدفان للمصادقة:

- للبلدان التي ظلت تُنفذ مبادرة الشفافية EITI ولكنها لن تنفذ المبادرة EITI على أكمل وجه (البلدان المرشحة – أنظر أدناه) فسوف تقيس المصادقة مدى التقدم في التنفيذ.
- بالنسبة للبلدان التي قامت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه (البلدان الممتثلة – أنظر أدناه)، فسوف تزود عملية المصادقة تقييماً مطلقاً عما إذا كان البلد ممتثلاً أم غير ممتثل لمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI.

كما هو مذكور أعلاه، تم الإتفاق على فئتين من البلدان:

البلدان المرشحة وهي تلك البلدان التي وقعت على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI وقد إستوفت كافة المؤشرات الأربعة في مرحلة التوقيع لمصفوفة المصادقة (أنظر أدناه) وتشمل هذه: التزام البلد نحو تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؛ وأنها قد إلتزمت بالعمل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وقد عينت شخصاً ليقود عملية التنفيذ؛ و قد أنتجت خطة عمل للبلد تم الإتفاق عليها مع أصحاب المصلحة والقرار.

البلدان الممتثلة قامت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI على أكمل وجه. ولقد إستوفت كافة المؤشرات في مصفوفة المصادقة ويشمل ذلك نشر وتوزيع تقرير مبادرة الشفافية EITI.

ب- نبذة موجزة عن المصادقة

يوضح الشكل ١عملية المصادقة. وتوجد تفاصيل إضافية عن الخطوات المتفق عليها التي تُشكل عملية المصادقة، واردة في هذا الدليل.

الخطوة الأولى هي قيام مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين بتعيين جهة مصادقة. وسوف تقوم جهة المصادقة المختارة بإستعمال المستندات الرئيسية الثلاثة التي تُدعم أعمال جهة المصادقة. وهي:

- خطة العمل للبلد
- مصفوفة المصادقة (وأدوات تقييم المؤشرات المرتبطة بها)، و
- إستمارات الشركة

بإستعمال هذه المستندات، تلتقي جهة المصادقة مع مجموعة أصحاب المصلحة والقرار، وهي المنظمة التي تقاعدت معه لتوفيق وتسوية الأرقام التي أفصحت عنها الشركات والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين (منهم الشركات والمجتمع المدني الغير متواجدين في مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين).

بإستعمال هذه المعلومات، تقوم جهة المصادقة بإستكمال تقرير يتكون من:

- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء خطة العمل للبلد.
- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء المؤشرات في مصفوفة المصادقة
- مصفوفة المصادقة بعد إستكمال بياناتها
- تقرير وصفي عن تنفيذ الشركة للمبادرة
- إستمارات الشركة المُعدة

تقييم شامل عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI : هذا البلد مرشح أو ممتثل أو لا يوجد تقدم ملموس؟

يوجّه التقرير في البداية إلى مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين، والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board . وإذا كانت هذه المجموعات راضية عن تقرير المصادقة، فيتم نشره والعمل على تنفيذ الإستنتاجات والإقتراحات.

في حالة جود خلاف فيما يتعلق بعملية المصادقة فعندئذ يجب التعامل معه لأول وهلة محلياً، مع إستدعاء مجلس المبادرة EITI Board فقط لتقديم المساعدة في حالات النزاع الخطير.

والمصادقة ليست عملية مراجعة مالية. فإن وظيفة جهة المصادقة هو التأكد من أن البلدان والشركات تفعل ما تقول أنها تفعله. وأنه ليس القيام بمراجعات مالية.

شكل ١: رسم بياني لمراحل عملية المصادقة

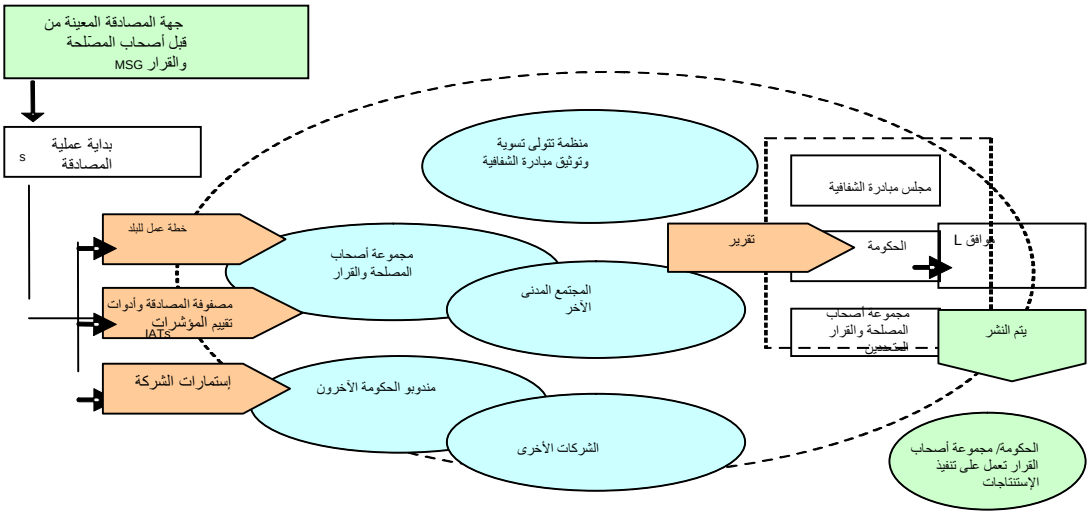

٢- المستندات الرئيسية في عملية المصادقة

أ- خطة العمل داخل البلد

خطة العمل للبلد المضيف هي عنصر حيوي في عملية المصادقة. ويجب إستكمال خطة العمل ونشرها قبل أن تنتقل البلدان من مرحلة التوقيع إلى "الإعداد". وتتطلب معايير مبادرة الشفافية EITI بأن تكون خطة العمل مستدامة مالياً وأن تشمل:

- أهداف يمكن قياسها
- جدول زمني للتنفيذ
- وتقييم لقيود الطاقة السعوية الممكنة.

يجب أن توضح خطة العمل للبلد أيضاً على كيف ستضمن الحكومة طبيعة أصحاب المصلحة المتعددين لمبادرة الشفافية EITI وخاصة من ناحية إشتراك المجتمع المدني.

يجب أن تُحدد خطة العمل للبلد جدول زمني للمصادقة خلال المرحلة التي يكون فيها البلد "مرشحاً". ويجب أن يعكس إحتياجات البلد ولكن يجب أن يتم مرة كل سنتين على الأقل. وقد يرغب المجلس دراسة عما إذا كان عملية المصادقة بمعدل أكثر تكراراً سوف تساعد على تنفيذ البلد المرشح بالمبادرة دون أن يكون ذلك مرهقاً بصورة غير مستوجبة. ويجب أيضاً أن تسهب خطة العمل في وصف كيفية قيام الحكومة بدفع التكاليف نظير المصادقة.

وسوف تحتاج جهة المصادقة إلى تقييم مدى تقدم سير العمل في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI إزاء هذه الأهداف والجداول الزمنية والتقييم عما إذا كان البلد قد إتخذ إجراءاته بشأن القيود المكتشفة على الطاقة السعوية.

ومن العناصر الرئيسية في عملية المصادقة للبلد التأكد من إتباع الجدول الزمني للتنفيذ. ففي حالة عدم إتباع الجدول الزمني، فسوف تحتاج جهة المصادقة بناءاً على البراهين والإثباتات من أصحاب المصلحة الرئيسيين والآخرين، إلى التشاور مع كبار أصحاب المصلحة وتحديد عما إذا كانت التأخيرات في تنمية الجدول الزمني معقولة.

ويجب أن يشتمل التقرير الوصفي على وجهة نظر جهة المصادقة بشأن مدى تقدم سير العمل.

ب- مصفوفة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI وأدوات تقييم المؤشرات الخاصة بها

يوجد في قلب عملية المصادقة مصفوفة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI Validation Grid. وتتكون من ٢٠ مؤشر يجب أن تستخدمها جهة المصادقة لتقييم مدى التقدم. وفي ١٨ من هذه المؤشرات يجب تقييم مدى إستيفائه أم لا خلال مربع توضع داخله علامة. وهناك مؤشران (مصادقة ومراجعة الشركة) فيجب تقييمهما في التقرير الوصفي لجهة المصادقة. ويجب أن يشتمل تقرير جهة المصادقة على المصفوفة وأدوات تقييم المؤشرات (أدناه) بالإضافة إلى تقرير وصفي عن مدى التقدم إزاء مؤشرات المصفوفة.

وإن ما يقرب من نصف المؤشرات الموجودة في مصفوفة المصادقة موضوعية وتحتاج من جهة المصادقة إلى التقرير عما إذا كان قد تم إستيفائها أم لا.

أما النصف الآخر فهو أقل موضعية ويتعلق بما يلي:

أ- **المؤشر رقم ٤ – خطة العمل في البلد.** كما هو مذكور أعلاه، فإن خطة العمل في البلد هو العنصر الجوهري في عملية المصادقة. ولذلك يوجد للمؤشر رقم ٤ في المصفوفة أداة لتقييم المؤشر ذات صلة به لبيان المكونات المتوقعة في خطة العمل بالبلد.
ب- **مرحلة الإعداد.** يتضمن تقييم جهة المصادقة لمدى تقدم العمل في مرحلة الإعداد دراسة للأساليب المنهجية للتنفيذ في البلدان المختلفة. ولهذا الغرض يوجد لكل مؤشر أداة لتقييم هذا المؤشر حيث تزود الإرشادات لجهة المصادقة عن كيفية تقييم المؤشر.
ج- **المصادقة للشركات.** وهي جزء من عملية المصادقة للبلد ولكن سوف تتطلب إجابات على الأسئلة المختصة بأنشطة الشركة. وتزود أداة تقييم المؤشر للشركات إستمارة تقييم ذاتي يجب على كل شركة أن تقوم بتعبئتها. ولا يوجد مربع لوضع علامة فيه داخل المصفوفة لمصادقة الشركة حيث أنه من الصعب تلخيص تقارير الشركة العديدة بإجابة واحدة "مستوفاة" أو "غير مستوفاة". وبدلاً من ذلك يجب أن تضمن جهة المصادقة مراجعة لإجابات الشركة في التقرير الوصفي بالإضافة إلى إعداد جدول لردود الشركة لإشماله في تقرير المصادقة.
د- **النشر.** تقييم الإجراءات المعينة لجعل تقرير المصادقة متاح للجمهور.
هـ- **المراجعة.** لتحديد الأهداف الكيفية للمراجعة.

وكما ذكرنا من قبل، تم إعداد أدوات تقييم المؤشرات لمؤشرات معينة. والغرض من أدوات تقييم المؤشرات هو تزويد إرشادات إضافية لجهة المصادقة في المواقف التي يكون فيها المؤشر أكثر مشاركة أو موضوعية. وفي بعض أدوات تقييم المؤشرات يجب على جهة المصادقة أن تتأكد من النظر في كل دليل إثبات مدون. وبالنسبة لأدوات تقييم المؤشرات الأخرى، تُبين الأداة بأن هناك إتجاهات مختلفة تنهجها البلدان وأن الإثباتات المدونة للإيضاح فقط. وبالنسبة لتلك الأدوات لا تستلزم الضرورة الإطلاع على كل دليل إثبات مدون لتقييم المؤشر بطريقة إيجابية.

ج- إستمارات الشركات

يجب أيضاً المصادقة على تنفيذ الشركات لمبادرة الشفافية . ويجب أن يحدث ذلك أساساً كجزء من عملية المصادقة للبلد. ولذلك تحتوي عملية المصادقة على البلد على إستمارة تقييم ذاتي للشركات لتعبئتها وإرجاعها إلى جهة المصادقة. وسوف تتمتع جهة المصادقة بالسلطة في أن تطلب من الشركات مزيداً من المعلومات المؤيدة عند الضرورة.

ويجب إرسال الإستمارات بعد تعبئتها بالبريد على موقع الإنترنت بالشركة وسوف يحتوي تقرير المصادقة للبلد على جدول مُعد لإستمارات التقييم الذاتي الخاصة بالشركات.

إذا قصرت شركة في إستكمال إستمارة التقييم الذاتي، فسوف توضح جهة المصادقة ذلك في تقرير المصادقة على البلد وسوف يشتمل التقرير على أي معلومات ذات صلة عن الشركة حيث تصبح هذه المعلومات معروفة يمكن للجمهور التحصل عليها. وسوف يتم إتاحة الفرصة للشركة لمراجعة هذه المعلومات.

أما بالنسبة للشركات المشتركة في مبادرة الشفافية EITI يجب أن تُرسل تصديقاً على المبادرة على موقعهم بالإنترنت.

ويجب على الشركات التي قامت بعمل إلتزامات دولية لمساندة مبادرة الشفافية EITI أن تقوم بتعبئة إستمارة تقييم ذاتي على المستوى الدولي والتي يجب إرسالها مباشرة إلى سكرتارية مبادرة الشفافية EITI Secretariat. وسوف يتم إرسالها بالبريد على موقع الإنترنت لمبادرة EITI .

٣- تقرير المصادقة

كما هو مذكور أعلاه يجب أن يحتوي تقرير المصادقة على ما يلي:

- تقرير وصفي قصير عن مدى تقدم خطة العمل للبلد.
- تقرير وصفي قصير عن مدى تقدم إزاء المؤشرات في مصفوفة المصادقات.
- مصفوفة المصادقة بعد إستكمالها
- تقرير وصفي عن تنفيذ الشركة للمبادرة.
- إستمارات الشركات المجمعة
- تقييم شامل عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI : هل هو بلد مرشح أم بلد ممتثل أو لا يوجد تقدم مجدي.

من المهم أنه عندما يتبين من المصادقة أنه لم يتم إحراز تقدم مُجدي وأن هناك قليل من الإهتمام بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI أسوة بالمبادئ والمعايير، تُزود جهة المصادقة تقييماً واضحاً عما إذا أن يقوم المجلس بشطب إسم البلد من قائمة البلدان المرشحة. وقبل إتخاذ أي توصية من هذا القبيل يجب على جهة المصادقة أن تسعى للتأكد من أن البلد قد أُتيحت له الفرصة للعمل إزاء أي من هذه النتائج – وهذا قد يعني على سبيل المثال بأن مثل هذه التوصية يمكن فقط تبريرها بعد إجراء عمليتي مصادقة توصلت كل منهما إلى إستنتاجات مماثلة. ولكن في الظروف الأخرى ربما يكون من الملائم التوصل إلى مثل هذا الإستنتاج بعد مصادقة واحدة فقط.

يجب أن يحتوي التقرير على الدروس الملقنة بالإضافة إلى أي مخاوف عبر عنها الناس والتوصيات لتنفيذها في المستقبل.

بمجرد موافقة مجموعة أصحاب المصلحة والقرار والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board على التقرير يجب نشره وجعله متاحاً بصورة شائعة باللغة الإنجليزية وكذلك بأي لغات محلية.

٤- بعد المصادقة

أي خلافات من الحكومة أو مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين أو مجلس EITI بخصوص تقرير جهة المصادقة فيجب أولاً التعامل معه عن طريق جهة المصادقة من خلال تواصلها مع هذه المجموعات. وإذا أمكن حل الخلاف فيجب على جهة المصادقة أن تقوم بعمل التعديلات الملائمة في التقرير. وإذا لم يمكن حل الخلاف فيجب تدوين ذلك في تقرير جهة المصادقة.

أما الخلافات الخطيرة فيما يتعلق بعملية المصادقة فيجب تقديمها إلى مجلس ورئيس EITI الذي سوف يحاول تسويتها. ويتمتع المجلس ورئيسه بسلطة رفض الشكاوي التي يعتبرها تافهة أو مقصود منها الإغاظة. أو لا أساس لها.

٥- مصفوفة المصادقة

تنفيذ مبادرة الشفافية EITI

النشر

- ١٨- هل تم توفير تقرير EITI للجمهور بطريقة :
  - يسهل للعامة الوصول إليها
  - شاملة
  - مفهومة

  ☐ **أنظر IAT**

- ما هي الخطوات التي تم إتخاذها للتصرف بناءاً على الدروس الملقنة ومعالجة التناقضات والتأكد من إستدامة تنفيذ مبادرة EITI ؟ **أنظر IAT**

الافصاح

- ١٤- هل تم الإفصاح عن كافة المدفوعات المادية للنفط والزيت والتعدين من الشركات والتي تسلمتها الحكومة ("المدفوعات") حيث تم الافصاح عنها إلى المؤسسة المتعاقد معها لتسوية الأرقام وإنتاج تقرير EITI ؟ ☐
- ١٥- هل تم الإفصاح عن كافة الإيرادات المادية للنفط والزيت والتعدين التي تسلمتها الحكومة (الإيرادات") إلى المنظمة المتعاقد معها لتسوية ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI ☐
- ١٦- هل مجموعة الأطراف المتعددة لأصحاب المصلحة راضية بأن المنظمة المتعاقد معها لتسوية مطابقة أرقام الشركة والحكومة فعلت ذلك بصورة مرضية؟ ☐
- ١٧- هل يُحدد تقرير EITI التناقضات ويقدم توصيات للإجراءات المطلوب إتخاذها؟ ☐
- كيف قامت شركات النفط والغاز والتعدين بمساندة تنفيذ مبادرة EITI؟ **أنظر IAT**

الاعداد

- ٥- هل قامت الحكومة بتكوين لجنة متعددة الأطراف ذوي المصلحة للإشراف على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟ ☐
- ٦- هل يشترك المجتمع المدني في هذه العملية؟ **أنظر IAT** ☐
- ٧- هل تشترك الشركات في هذه العملية؟ **أنظر IAT** ☐
- ٨- هل قامت الحكومة بإزالة أي عوائق تعطل تنفيذ عملية المبادرة EITI ؟ **أنظر IAT** ☐
- ٩- هل تم الإتفاق على النماذج النمطية للتقارير؟ **أنظر IAT** ☐
- ١٠- هل لجنة الأطراف المتعددة لأصحاب المصلحة راضية عن التنظيم المعين لتسوية ومطابقة الأرقام؟ **أنظر IAT** ☐
- ١١- هل تأكدت الحكومة من أن كافة الشركات سوف تقدم تقريرها؟ **أنظر IAT** ☐
- ١٢- هل تأكدت الحكومة من أن تقارير الشركات تعتمد على الحسابات المدققة؟ **أنظر IAT** ☐
- ١٣- هل تأكدت الحكومة من أن التقارير الحكومية تعتمد على الحسابات المدققة؟ **أنظر IAT** ☐

التوقيع

- ١- هل أصدرت الحكومة بياناً عاماً واضحاً جلياً يُفيد بنيتها لتنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؟ ☐
- ٢- هل إلتزمت الحكومة بالعمل مع المجتمع المدني والشركات في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؟ ☐
- ٣- هل عينت الحكومة شخص رفيع المستوى لقيادة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؟ ☐
- ٤- هل تم نشر وتوفير خطة العمل بتكاليفها الكاملة لتصبح في متناول الجميع والتي تحتوي على أهداف يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم للقيود الطاقة السعوية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)؟ **أنظر أداة تقييم المؤشر (IAT)** ☐

معايير مبادرة EITI -

يجب أن يتمشى تنفيذ مبادرة الشفافية EITI مع المعايير التالية.

١- **النشر:** نشر كافة المدفوعات المادية للنفط والغاز والتعدين إلى الحكومات بصفة منتظمة ("المدفوعات") وكافة الإيرادات المادية التي تتسلمها الحكومات من شركات النفط والغاز والتعدين ("الإيرادات") إلى جمهور كبير بصورة شمولية مفهومة يمكن للجمهور التوصل إليها.

٢- **المراجعة:** في حالة عدم وجود مثل هذه المراجعات تخضع المدفوعات والإيرادات لمراجعة مستقلة ذات مصداقية مع تطبيق المقاييس الدولية للمراجعة والتدقيق.

٣- **التسوية والمطابقة:** يتم تسوية ومطابقة المدفوعات والإيرادات عن طريق مدير إداري مستقل يتمتع بالمصداقية حيث يقوم بتطبيق المقاييس الدولية للتدقيق مع نشر وجهة النظر للمدير الإداري بضرورة التعرف على أي تسوية مطابقة بما فيها أي خلافات.

٤- **النطاق:** يمتد هذا الأسلوب ليشمل كافة الشركات ومنها الشركات الحكومية.

٥- **المجتمع المدني:** يشترك المجتمع المدني بنشاط كمساهم في تصميم ومراقبة وتقييم هذه العملية ويساهم نحو المناظرة العامة.

٦- **خطة العمل:** تقوم الحكومة المضيفة بإعداد خطة عمل عامة مستدامة مالياً لكافة النقاط المذكورة أعلاه بمساعدة من المؤسسات المالية الدولية أينما كان ذلك مطلوباً، وتشمل الأهداف التي يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم القيود المحتملة على الطاقة السعوية.

٦- أدوات تقييم المؤشرات

مؤشر المصفوفة رقم ٤: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: **هل تم نشر خطة عمل للبلد مزودة بتكلفة كاملة وتوفيرها للجمهور على الصعيد الأوسع حيث تحتوي على أهداف يمكن قياسها وجدول زمني للتنفيذ وتقييم لقيود الطاقة السعوية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني)؟**

الغرض: خطة العمل للبلد هي الأساس لعملية المصادقة على البلد. ويتطلب المعيار السادس لمبادرة الشفافية EITI أن يتم إنتاج خطة عمل يُتفق عليها مع كبار أصحاب المصلحة بمبادرة الشفافية EITI وتكون متاحة علناً للجمهور.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، من المتوقع من جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأن خطة العمل قد تم الإتفاق عليها مع كبار أصحاب المصلحة وأنها تحتوي على ما يلي:

- أهداف يمكن قياسها.
- جدول زمني للتنفيذ.
- تقييم للقيود المحتملة على الطاقة السعوية.
- كيف تتأكد الحكومة من طبيعة تعدد الأطراف ذات المصلحة في مبادرة الشفافية EITI وخاصة من ناحية مشاركة المجتمع المدني.
- جدول زمني للتسويق خلال المرحلة التي يكون فيها البلد "مرشحا". ويجب أن يعكس ذلك إحتياجات البلد ولكن يجب أن يتم على الأقل مرة كل سنتين.
- يجب أن توضح خطة العمل بالتفصيل كيفية قيام الحكومة بدفع تكاليف المصادقة.

وسوف تحتاج جهة المصادقة إلى تقييم مدى تقدم سير العمل في تنفيذ مبادرة الشفافية EITI إزاء هذه الأهداف والجداول الزمنية والتقييم عما إذا كان البلد قد إتخذ إجراءاته بشأن القيود المكتشفة على الطاقة السعوية.

ومن العناصر الرئيسية في عملية المصادقة للبلد التأكد من إتباع الجدول الزمني للتنفيذ. ففي حالة عدم إتباع الجدول الزمني، فسوف تحتاج جهة المصادقة بناءاً على البراهين والإثباتات من أصحاب المصلحة الرئيسيين والآخرين، إلى التشاور مع كبار أصحاب المصلحة وتحديد عما إذا كانت التأخيرات في تنمية الجدول الزمني معقولة. وفي حالة إذا كانت غير معقولة، فسوف تحتاج جهة المصادقة أن تدرس الموقف عما إذا كانت سوف توصي بشطب إسم البلد من قائمة البلدان المرشحة.

مؤشر المصفوفة رقم ٥: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل قامت الحكومة بتكوين لجنة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة للإشراف على تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؟

الغرض: يجب أن تُشرف على تنفيذ مبادرة EITI مجموعة تتكون من كل أصحاب المصلحة الملائمين ومنهم - ولكن لا يقتصر ذلك على القطاع الخاص والمجتمع المدني بما فيهم مجموعات المجتمع المدني مستقلة والمجتمع المدني الآخر (مثل وسائل الإعلام ورجال البرلمان) وكافة الوزارات الحكومية ذات الصلة (ومنها قيادات الحكومة). ويجب أن تتفق المجموعة على نطاق صلاحيات عامة وواضحة. ويجب أن تشتمل هذه الصلاحيات على: الموافقة على خطة عمل للبلد – بعد المراجعات إذا إستلزمت الضرورة، وإختيار مدقق حسابات لتولي مراجعات الحسابات أينما كانت البيانات المقدمة للتسوية والمطابقة من قبل الشركات أو الحكومة لم تعتمد بالفعل على بيانات مدققة وفقاً للمقاييس الدولية، وإختيار مؤسسة لتتولي عملية التوفيق والمطابقة والمجالات الأخرى كما هي مذكورة في مصفوفة المصادقة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، من المتوقع من جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأنه قد تم تكوين مجموعة متعددة الأطراف لأصحاب المصلحة وأنها تتكون من أصحاب المصلحة الملائمين وأن نطاق صلاحياتها يتوافق مع الغرض.

يجب أن يشتمل الإثبات على:

- تقييمات لصحاب المصلحة أينما تم تنفيذها.
- معلومات عن عضوية مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين:
  - هل كانت الدعوة للمشاركة في المجموعة مفتوحة وتتسم بالشفافية؟
  - هل أصحاب المصلحة ممثلين بالقدر الكافي (هذا لا يعني أن يكون أصحاب المصلحة ممثلين بالتساوي)؟
  - هل يشعر أصحاب المصلحة بأنهم ممثلين بالقدر الكافي؟
  - هل يشعر أصحاب المصلحة أنه بإمكانهم العمل كجزء من اللجنة – بما في ذلك عن طريق التنسيق والإتصال مع مجموعاتهم وأصحاب المصلحة الآخرين – بدون أي نفوذ أو إرغام غير مستوجب؟
  - هل أعضاء المجتمع المدني في المجموعة مستقلين من الناحية التشغيلية ومن ناحية السياسة عن الحكومة و/ أو القطاع الخاص؟
  - هل تم تغيير أعضاء المجموعة وهل كانت هناك أي إقتراحات بحدوث إرغام أو محاولة لإدخال أعضاء لن يتحدوا الأوضاع؟
  - هل يتمتع أعضاء المجموعة بالطاقة والسعة الكافية للواجبات؟
- هل نطاق الصلاحيات يعطي اللجنة أن يكون لها رأيها بخصوص تنفيذ مبادرة الشفافية EITI ؟ يجب أن يشتمل نطاق الصلاحيات هذا كحد أدنى على: الموافقة على خطة عمل للبلد – بعد المراجعات إذا إستلزمت الضرورة، وإختيار مدقق حسابات لتولي مراجعات الحسابات أينما كانت البيانات المقدمة للتسوية والمطابقة من قبل الشركات أو الحكومة لم تعتمد بالفعل على بيانات مدققة وفقاً للمقاييس الدولية، وإختيار مؤسسة لتتولي عملية التوفيق والمطابقة والمجالات الأخرى كما هي مذكورة في مصفوفة المصادقة.
- هل كبار المسئولين الحكوميين ممثلين في اللجنة؟

مؤشر المصفوفة رقم ٦: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: **هل يشترك المجتمع المدني في هذه العملية؟**

الغرض: هذا المؤشر يُدعم المؤشر السابق رقم ٥. وتتطلب معايير مبادرة الشفافية EITI بأن يشترك المجتمع المدني بنشاط كمساهم في تصميم ومراقبة وتقييم العملية وأن يساهم نحو المناظرة العامة. ولتحقيق ذلك، سوف يحتاج تنفيذ مبادرة إلى العمل بصورة موسعة مع المجتمع المدني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة أو بالإضافة إلى مجموعة الأطراف متعددة المصلحة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح. سوف تحتاج جهة التصديق إلى التأكد من الإثبات بأن الحكومة ومجموعة أصحاب المصلحة بمغادرة EITI أينما كان ذلك ملائماً قد سعوا لإشراك أصحاب المصلحة من المجتمع المدني في عملية تنفيذ مبادرة EITI. ويجب أن يشتمل ذلك على الإثباتات التالية:

- التوعية من مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين إلى مجموعات المجتمع المدني الأوسع بما فيهم المراسلات (وسائل الإعلام والإنترنت والخطابات) مع مجموعات المجتمع المدني و/ أو التحالف (فمثلاً التحالف المحلي لأنشر ما تدفعه Publish What You Pay) وإبلاغهم بإلتزام الحكومة نحو تنفيذ مبادرة EITI والدور المركزي للشركات والمجتمع المدني.
- الإجراءات لمعالجة القيود على الطاقة السعوية التي تؤثر على مشاركة المجتمع المدني، عما إذا كانت تقوم بها الحكومة أو المجتمع المدني أو الشركات.
- مشاركة مجموعات المجتمع المدني في مبادرة EITI يجب أن تكون من الناحية التشغيلية ومن ناحية السياسة مستقلة عن الحكومة و/ أو القطاع الخاص.
- مشاركة مجموعات المجتمع المدني في مبادرة EITI حرة من الآراء الصريحة عن مبادرة EITI بدون أي قيود أو إرغام غير مستوجب.

مؤشر المصفوفة رقم ٧: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: **هل تشترك الشركات في هذه العملية؟**

الغرض: هذا المؤشر يُدعم المؤشر رقم ٥. ويتطلب تنفيذ مبادرة EITI بأن تشترك الشركات بنشاط في التنفيذ وأن تقدم كل الشركات تقريرها تحت مبادرة EITI . ولتحقيق ذلك، سوف يحتاج تنفيذ مبادرة EITI إلى العمل بصورة موسعة مع شركات النفط والغاز والتعدين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المجموعة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة أو بالإضافة إلى المجموعة متعددة الأطراف من ذوي المصلحة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح. سوف تحتاج جهة التصديق إلى التأكد من الإثبات بأن الحكومة ومجموعة أصحاب المصلحة بمبادرة EITI أينما كان ذلك ملائماً، قد سعوا لإشراك الشركات (النفط والغاز والتعدين) المصلحة في عملية تنفيذ مبادرة EITI. ويجب أن يشتمل ذلك على الإثباتات التالية:

- التوعية من المجموعة المتعددة الأطراف لأصحاب المصلحة إلى شركات النفط والغاز والتعدين بما فيهم المراسلات (وسائل الإعلام وموقع الإنترنت والخطابات) لإبلاغهم بإلتزام الحكومة نحو تنفيذ مبادرة EITI والدور المركزي للشركات.
- الإجراءات لمعالجة قيود الطاقة السعوية التي تؤثر على الشركاء سواء قامت الحكومة أو المجتمع المدني أو الشركات بتنفيذها أم لا.

مؤشر المصفوفة رقم ٨: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: **هل قامت الحكومة بإزالة أي عوائق تعرقل تنفيذ مبادرة EITI؟**

الغرض: في حالة وجود عوائق قانونية أو نظامية أو غيرها تعوق تنفيذ مبادرة EITI، فسوف تستلزم الضرورة أن تقوم الحكومة بإزالة هذه العوائق. ومن العوائق الشائعة نخص بالذكر الفقرات السرية في عقود الحكومة والشركات والتحويلات المالية المتعارضة بالدوائر الحكومية.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح يجب على جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأن الحكومة قد أزالت أي عوائق. وقد يكون ذلك بعد تقييم فعال للعوائق أو من خلال رد فعل لإزالة العوائق عند ظهورها. ولا توجد طريقة واحدة للتعامل مع هذا الموضوع – إذ يوجد للبلدان إطارات عمل قانونية مختلفة ومتنوعة وإتفاقيات أخرى قد تؤثر على التنفيذ وعليهم أن يستجيبوا لهذه بطرق مختلفة.

نوع الإثبات التي تريد جهة التصديق أن تراها قد يشمل:

- مراجعة لإطار العمل القانوني.
- مراجعة لإطار العمل النظامي.
- تقييم العوائق في إطار العمل القانوني والنظامي التي قد تؤثر على تنفيذ مبادرة EITI.
- التغيرات القانونية أو النظامية المقترحة أو التي يتم سنها والمصممة لتمكين الشفافية.
- التنازل عن الفقرات السرية في العقود بين الحكومة والشركات لتسمح بإفشاء الإيرادات.
- المراسلات المباشرة مع الشركات مثلاً للسماح بشفافية أكبر.
- مذكرة تفاهم لتُحدد مقاييس وتوقعات الشفافية المتفق عليها بين الحكومة والشركات.

مؤشر المصفوفة رقم ٩: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: **هل تم الإتفاق على نماذج نمطية للتقارير؟**

الغرض: نماذج التقارير النمطية تُعد محور عملية الإفشاء والتسوية والمطابقة وإنتاج التقرير النهائي لمبادرة الشفافية EITI. وسوف يُحدد النموذج المعياري أي إيرادات يجب إدخالها في البيانات التي تفصح عنها الشركة والحكومة. وسوف يحتاج الأمر إلى الحصول على موافقة مجموعة أصحاب المصلحة على نماذج التقارير النمطية.

تتطلب معايير مبادرة EITI بأن يتم نشر "كافة المدفوعات المادية للنفط والغـاز والتعدين إلى الحكومة "وكافة الإيرادات المادية التي تتسلمها الحكومات من شركات النفط والغاز والتعدين". ولذلك سوف تحتاج النماذج النمطية لمبادرة EITI إلى إعطاء تعريف توافق عليه مجموعة أصحاب المصلحة عن مكونات هذه المدفوعات والإيرادات المادية وما هي التي توصف بأنها "مادية". كما سوف تستلزم الضرورة أيضاً أن تقوم مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين بتعريف الفترات الزمنية التي تغطيها التقارير. ويعتبر تدفق الإيرادات أمراً مادياً في حالة إذا كان حذفه أو إعطاء بيان كاذب له يمكن أن يؤثر مادياً على تقرير EITI النهائي.

ومن المعترف به بصورة شائعة بأن تدفقات الإيرادات التالية يجب إشمالها:

- إستحقاق الإنتاج للحكومة المضيفة.
- إستحقاق الإنتاج للشركة الوطنية الحكومية.
- الضرائب على الأرباح.
- رسوم الإمتياز.
- أرباح الأسهم.
- العلاوات (مثل التوقيع والإكتشاف والإنتاج).
- رسوم التراخيص ورسوم التأجير ورسوم الدخول والإعتبارات الأخرى للتراخيص و/ أو حقوق الإمتيازات.
- نفط الربح.
- المزايا الأخرى الهامة التي تعود على الحكومة بحسب ما توافق عليه مجموعة أصحاب المصلحة.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة إلى مشاهدة الإثبات بأنه قد تم إستشارة مجموعة الأطراف المتعددة ذات المصلحة في إعداد النماذج النمطية للتقارير وأنه قد أُتيحت للممثلين على الصعيد الأوسع الفرصة على التعليق وأن مجموعة أصحاب المصلحة قد وافقت على النماذج النمطية النهائية للتقارير. ويمكن أن يشمل ذلك الإثباتات التالية:

- مسودة النماذج النمطية للتقارير المزودة إلى مجموعة أصحاب المصلحة.
- محاضر مناقشات النماذج النمطية في إجتماعات مجموعة أصحاب المصلحة.
- المراسلات إلى أصحاب المصلحة على الصعيد الأوسع (مثل الشركات) فيما يتعلق بتصميم النماذج النمطية.
- ترتيبات لتمكين أصحاب المصلحة من فهم القضايا المتضمنة.
- الموافقة من مجموعة أصحاب المصلحة بأنهم إعتمدوا النماذج النمطية ويشمل ذلك إدخال كافة تدفقات الإيرادات.

مؤشر المصفوفة رقم ١٠: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: **هل مجموعة الأطراف المتعددة لأصحاب المصلحة راضية عن المؤسسة المعينة لتسوية ومطابقة الأرقام؟**

الغرض: سوف يحتاج الأمر إلى تعيين مؤسسة لإستلام الأرقام التي تُفصح عنها الشركات والحكومة وتسوية وتوفيق هذه الأرقام معاً وإنتاج تقرير EITI النهائي. وقد تكون هذه المنظمة أو المؤسسة معروفة بإسم المدير الإداري أو مسئول توفيق الأرقام أو مدقق الحسابات. ومن المهم أن المؤسسة التي تقوم بأداء هذا الدور تتمتع من وجهة نظر أصحاب المصلحة بالمصداقية والإئتمان والقدرات الفنية.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة إلى مشاهدة الإثبات بأن مجموعة أصحاب المصلحة راضية عن المؤسسة المعينة لتوفيق الأرقام. ويمكن أن يشمل ذلك الإثباتات التالية:

- إتفاق مجموعة أصحاب المصلحة على نطاق الصلاحيات.
- التنسيق والإتصال بشفافية مع سكرتارية ومجلس مبادرة EITI لتحديد جهات المصادقة الممكنة.
- إتفاق من مجموعة أصحاب المصلحة على الإختيار النهائي للمؤسسة.

مؤشر المصفوفة رقم ١١: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: **هل تأكدت الحكومة من أن كافة الشركات سوف تُقدم تقاريرها؟**

الغرض: تتطلب معايير مبادرة EITI بأن تقوم كافة الشركات - العامة (الحكومية) والشركات الخاصة والأجنبية – بتقديم تقرير عن المدفوعات إلى الحكومة وفقاً للنماذج النمطية المتفق عليها إلى المؤسسة المعينة لتسوية وتوفيق الأرقام المُفصح عنها. وسوف تحتاج الحكومة إلى إتخاذ كافة الخطوات المعقولة للتأكد من أن كل الشركات تُقدم تقاريرها. وقد يشمل ذلك إستعمال الإتفاقيات التطوعية أو اللوائح أو التشريعات. ومن المعترف به أنه قد تكون هناك أسباب جيدة (ولو كانت إستثنائية) وراء عدم تمكن بعض الشركات من تقديم تقاريرها على المدى القصير. وفي هذا الموقف يجب على الحكومات أن تثبت بأنها قد إتخذت الخطوات الملائمة لإدخال هذه الشركات في عملية تقديم التقارير على المدى المتوسط وأن هذه الخطوات مقبولة للشركات الأخرى.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة أن ترى الإثبات الذي يُفيد بأن الحكومة قد قامت بأحد الإجراءات التالية:

- إدخال/ تعديل التشريعات مما يُجبر الشركات على إعطاء تقاريرها وفقاً لمعايير EITI والنماذج النمطية المتفق عليها لإعداد التقارير.
- إدخال/ تعديل اللوائح ذات الصلة مما يُجبر الشركات على إعطاء تقاريرها وفقاً لمعايير EITI والنماذج النمطية المتفق عليها لإعداد التقارير.

- التفاوض على الإتفاقيات (فمثلاً مذكرات التفاهم والتنازل عن الفقرات السرية تحت إتفاقيات مشاركة الإنتاج) مع كل الشركات للتأكد من إصدارها التقارير وفقاً لمعايير EITI ونماذج التقارير النمطية المتفق عليها.

- في حالة عدم مشاركة الشركات، تتخذ الحكومة خطوات معترف بها بصفة عامة (عن طريق أصحاب المصلحة الآخرين) للتأكد من قيام هذه الشركات بتقديم تقريرها في موعد لا يتعدى تاريخ متفق عليه (مع أصحاب المصلحة).

مؤشر المصفوفة رقم ١٢: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تأكدت الحكومة من أن تقارير الشركات تعتمد على حسابات مدققة وفقاً للمقاييس الدولية؟

الغرض: تتطلب معايير مبادرة EITI بأن تعتمد كافة البيانات التي تُفصح عنها الشركات على بيانات مستمدة من الحسابات التي تم تدقيقها وفقاً للمقاييس الدولية. وهذا عنصر حيوي وهام في تنفيذ مبادرة EITI.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة أن ترى الإثباتات التي تفيد بأن الحكومة قد إتخذت خطوات للتأكد من أن البيانات التي قدمتها الشركات قد تم تدقيقها وفقاً للمقاييس الدولية وقد يشمل ذلك النقاط التالية:

- إصدار الحكومة التشريعات التي تُطالب بتقديم الأرقام وفقاً للمقاييس الدولية.
- قيام الحكومة بتعديل مقاييس التدقيق الحالية للتأكد من أنها وفقاً للمقاييس الدولية وتطالب الشركات بتطبيق هذه المقاييس.
- موافقة الحكومة وقيامها بإصدار مذكرة تفاهم مع كافة الشركات حيث بموجبها توافق الشركات على التأكد من أن الأرقام المقدمة مطابقة للمقاييس الدولية.
- إصدار إلتزام الشركات تطوعياً بتقديم الأرقام المدققة وفقاً للمقاييس الدولية.
- إصدار في الأحوال التي لا تقدم فيها الشركات أرقام مدققة وفقاً للمقاييس الدولية/، وافقت الحكومة على خطة مع الشركة (شاملاً SOE) لتحقيق المقاييس الدولية خلال فترة زمنية محددة.
- في حالة إذا كانت الأرقام المقدمة للتسوية والمطابقة ليست وفقاً لمقاييس التدقيق، فهل مجموعة أصحاب المصلحة راضية عن الطريقة المتفق عليها لمعالجتها للأمر؟

مؤشر المصفوفة رقم ١٣: أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تأكدت الحكومة من أن التقارير الحكومية تعتمد على حسابات مدققة ؟

الغرض: تطالب معايير مبادرة EITI بأن كل البيانات التي تُفصح عنها الحكومة قد تم تدقيقها وفقاً للمقاييس الدولية.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة المصادقة أن ترى الإثباتات التي تفيد بأن الحكومة قد إتخذت خطوات للتأكد من أن البيانات التي قدمتها الشركات قد تم تدقيقها وفقاً للمقاييس الدولية وقد يشمل ذلك النقاط التالية:

- إصدار الحكومة التشريعات التي تُطالب بتقديم الأرقام وفقاً للمقاييس الدولية.
- قيام الحكومة بتعديل مقاييس التدقيق الحالية للتأكد من أنها وفقاً للمقاييس الدولية وتتأكد من خضوعها لهذه المقاييس.
- في حالة إذا كانت الأرقام المقدمة للتسوية والمطابقة ليست وفقاً لمقاييس التدقيق، فهل مجموعة أصحاب المصلحة راضية عن الطريقة المتفق عليها لمعالجتها بالأمر؟

مؤشر المصفوفة رقم ١٨ : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل تم توفير تقارير EITI للجمهور بطريقة:

- **يسهل للعامة الوصول إليها**
- **شاملة**
- **مفهومة**

الغرض: تعتبر مبادرة الشفافية EITI بأنه قد تم تنفيذها على أكمل وجه عندما يصدر تقرير EITI علناً ويتم توزيعه بصورة واسعة النطاق ومتاحاً للنقاش من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة. وتتطلب معايير مبادرة EITI بأن يتم نشر التقرير علناً بطريقة يسهل على العامة الوصول إليها وأن يكون شاملاً ومفهوماً.

الإثبات: لإعطاء هذا المؤشر علامة صح، سوف تحتاج جهة التصديق بأن ترى الإثبات بأن الحكومة تأكدت من توفير التقرير ليكون متاحاً بصورة علانية بطرق تتمشى مع معايير EITI ويشمل ذلك عن طريق:

- إصدار نسخ ورقية من التقرير يتم توزيعها إلى مجموعة كبيرة إلى أصحاب المصلحة الرئيسين ومنهم المجتمع المدني والشركات ووسائل الإعلام والآخرين.
- جعل التقرير متوفراً على الإنترنت والدعاية عن موقعهم على الإنترنت لدى كبار أصحاب المصلحة.
- التأكد من أن التقرير الشامل ويشتمل على كل المعلومات التي تم جمعها جزءاً من عملية المصادقة.
- التأكد من أن التقرير شامل ويشمل التوصيات للتحسين.
- التأكد من أن التقرير شامل ويشمل عن طريق ضمان كتابته بأسلوب واضح يسهل التحصل عليه وباللغات الملائمة ضمن أشياء أخرى.
- التأكد من القيام بأحداث التوعية والنشر سواء نظمتها الحكومة أو المجتمع المدني أو الشركات لنشر التوعية بهذا التقرير.

٧- إستمارات الشركات

مؤشر المصفوفة : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: هل قامت شركات النفط والغاز والتعدين بمساندة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

الغرض: بموجب مبادئ ومعايير مبادرة EITI، يجب على كافة الشركات العاملة في القطاعات ذات الصلة في البلدان التي تقوم بتنفيذ مبادرة EITI أن تكشف عن المدفوعات المادية إلى الحكومة بموجب نماذج نمطية يُتفق عليها للتقارير ومساندة تنفيذ مبادرة EITI . ويشتمل ذلك على: التعبير عن المساندة العامة للمبادرة، والمشاركة فيها أو المساندة وعملية أصحاب المصلحة والإفصاح عن البيانات المتفق عليها التي تكون مدققة الحسابات وفقاً للمقاييس الدولية والتعاون مع جهة المصادقة إذا كان لديها أي إستفسارات بخصوص إستمارات الشركات.

الإثبات: لا يحتاج هذا المؤشر إلى أن تزود جهة المصادقة تقييماً شاملاً. ويجب على جهة المصادقة أن تقدم تقييماً كتابياً في تقرير المصادقة لمبادرة EITI الذي يعتمد على إستمارات الشركة ذاتية التقييم (أدناه) والتي تُطالب كل شركة منها أن تستكملها. وفي حالة إذا لم تقم الشركات بتعبئة الإستمارات، فيجب على جهة المصادقة أن تذكر ذلك في التقرير النهائي. ويضاف إلى ذلك، يجب على جهة المصادقة أن تكتب في تقريرها النهائي أي معلومات ذات صلة عن الشركة المعنية تكون معروفة بالفعل لدى الجمهور. وبالإضافة إلى إستعمال الإستمارات لتلخيص أداء الشركة في تقرير EITI ، يجب أن تكون الإستمارات متاحة للجمهور ويجب أن يشتمل تقرير EITI على جدول تجميع إجابات الشركة.

ويجب أن تتصل جهة التصدير بكل الشركات المطلوب أن تقوم بتعبئة الإستمارات عند بداية عملية المصادقة وإبلاغها بمتطلبات إستكمال الإستمارة وتطلب منها إرجاع الإستمارات إلى جهة المصادقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تطلب جهة المصادقة من الشركات التعليق على الدروس الملقنة وأفضل قواعد الممارسة. وسوف يتوفر لدى الشركات طريقتان لتزويد هذه التعليقات:

- يمكن للشركات أن تستخدم الحيز المزود على إستمارات التقييم الذاتي، أو
- يمكن للشركات أن تزود إثباتات شفوية إلى جهة المصادقة في الأحوال عندما تكون المسائل التي ترغب الشركة في ذكرها ذات طبيعة حساسة. وسوف تُلخص جهة المصادقة الدروس والتجارب بدون ذكر أسماء في تقرير المصادقة.

وإذا أخفقت الشركة في إستكمال إستمارة التقييم الذاتي فيجب على جهة المصادقة أن توضح ذلك في تقرير المصادقة وأن تكتب في التقرير أي معلومات ذات صلة عن الشركة تكون معروفة لدى الجمهور. ويجب إتاحة فرصة للشركة لمراجعة هذه المعلومات.

ويجب تعبئة إستمارة التقييم الذاتي لأول وهلة عن طريق الشركة على النحو التالي:

<u>على مستوى البلد:</u>

- يجب على كل شركة للنفط أو الغاز أو التعدين أن تعمل في البلد الجاري عمل مصادقة له أن تستكمل إستمارة الشركة كتقييم ذاتي ويجب أن تقدمها إلى جهة المصادقة.
- سوف تقوم جهة المصادقة الوطنية بجمع الإجابات وربما تتصل بالشركات في حالة إذا كان لديها أسئلة إضافية أو تطلب مزيداً من المعلومات المساندة. ويجب أن تستجيب الشركات بطريقة إيجابية لتلك الطلبات.

- يجب على الشركات أن تقوم بعمل الإستمارات لكل بلد من عملياتها المتاحة علناً على مواقع الإنترنت يجب على الشركات الخارجية الخاصة بهم.

<u>على المستوى الدولي:</u>

- يجب أن تقوم كل شركة بإستكمال الجزء الدولي في الإستمارة كتقييم ذاتي ويجب إرسالها إلى سكرتارية EITI التي سوف تضعها على موقع EITI على الإنترنت.
- ويجب أيضاً أن تزود الشركات إقراراً واضحاً لمبادرة EITI على موقعهم بالإنترنت.

إستمارة مصادقة شركة EITI

على مستوى البلد		
الشركة:	**البلد:**	
ضع علامة P على المؤشرات أدناه	نعم	لا
١- هل قدمت الشركة كشوف عامة لمساندة عملية مبادرة الشفافية EITI في هذا البلد؟ ٢- هل إلتزمت الشركة نحو المساندة والتعاون في تنفيذ خطة العمل لمبادرة الشفافية EITI (بحسب ما وافقت عليه مجموعة العمل لأطراف أصحاب المصلحة) ومنها الإلزام بتعليمات الحكومة فيما يتعلق بمبادرة الشفافية EITI (فمثلاً القوانين ومذكرات التفاهم)، وأينما كان ملائماً، الإجتماع مع أصحاب المصلحة. ٣- هل تم الإفصاح عن كافة المدفوعات المادية إلى المؤسسة المتعاقد معها لتوفيق ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI بحسب النموذج النمطي لتقارير EITI المتفق عليه وبموجب التوقيتات الزمنية المتفق عليها. ٤- هل البيانات التي تم تقديمها إلى المؤسسة المتعاقد معها لتسوية ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI المأخوذ من الحسابات قد قامت بتدقيقها على نحو مستقل وفقاً للمقاييس الدولية؟ ٥- هل إستجابت الشركة للإستفسارات المقدمة من المؤسسة المتعاقد معها لتسوية ومطابقة الأرقام وإنتاج تقرير EITI للمساعدة في تسوية ومطابقة مدفوعات البلد ومع المبالغ التي تسلمتها الحكومة وفقاً للنموذج النمطي لتقارير EITI ؟		
	نعم	لا
التقييم الشامل (لما هو مذكور أعلاه)		

وجهات النظر الوصفية	
إذا كانت الإجابة على أي مؤشر من المؤشرات المذكورة أعلاه ، بـ "لا" يُرجى تقديم تفسير.	
أي تعليقات أخرى.	

على المستوى الدولي		
الشركة:		
ضع علامة P على المؤشرات أدناه	نعم	لا
١- هل نشرت الشركة بياناً عاماً واضحاً يُقر بمبادئ ومعايير مبادرة الشفافية EITI ويضمن التحصل عليها من موقعها الخارجي على الإنترنت؟ ٢- أينما كان مطبقاً (فمثلاً للعمليات في البلدان المنفذة لمبادرة الشفافية EITI التي إستكملت على الأقل مصادقة واحدة)، هل قامت الشركة بتزويد وصلات الربط على موقعها الخارجي بالإنترنت مع إستمارات المصادقة التي إستكملتها الشركة؟ ٣- هل خصصت الشركة المسئولية الإستراتيجية لمبادرة EITI إلى عضو من إدارتها العليا وعينت شخصاً للإتصال الرئيسي كمسئول عن تواصل سياسة الشركة لمبادرة EITI والإجراءات المساندة لمبادرة EITI والرد على الإستفسارات من أصحاب المصلحة لمبادرة EITI ؟ ٤- في حالة إذا كان المؤتمر الدولي لمبادرة الشفافية EITI قد أقيم خلال فترة المصادقة فهل قام عضو من الإدارة العليا بإعداد أو إرسال بيان تأييد؟ ٥- في حالة إذا كان لدى الشركة تقرير إستدامة عالمية أو تقرير مسئولية الشركة، فهل ضمت الشركة موجزاً لإنجازاتها إلى مبادرة EITI في موقع الإنترنت هذا؟		
	نعم	لا
التقييم الشامل (لما هو مذكور أعلاه)		

وجهات النظر الوصفية	
إذا كانت الإجابة على أي مؤشر من المؤشرات المذكورة أعلاه ، بـ "لا" يُرجى تقديم تفسير.	
أي تعليقات أخرى.	

٨- مراجعة المؤشر

مؤشر المصفوفة : أداة تقييم المؤشر

المؤشر: ما هي الخطوات التي تم إتخاذها للإستجابة للدروس الملقنة ومعالجة التناقضات والتأكد من إستدامة تنفيذ مبادرة الشفافية EITI؟

الغرض: إن إنتاج ونشر تقرير مبادرة الشفافية EITI ليس هو النهاية بالنسبة لتنفيذ مبادرة EITI . فإن القيمة تأتي من العملية بنفس القدر كما تأتي من المنتج، ومن الضروري العمل بناءاً على الدروس الملقنة في التنفيذ ومعالجة التناقضات المكتشفة في تقرير EITI وأن يقف تنفيذ مبادرة الشفافية EITI على قدم ثابتة مستدامة.

الإثبات: يجب على جهة المصادقة أن ترى الإثبات بأن آلية المراجعة قد تم تأسيسها لتأخذ في الحسبان الغرض مما هو مذكور أعلاه. ويجب على جهة المصادقة أن تُعلق على ذلك في تقرير المصادقة.

الملحق ب: نطاق صلاحيات جهة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI

يسعى نطاق الصلاحيات الوارد هنا إلى تحديد المهارات الرئيسية المطلوبة والمسئوليات الأساسية التي تقع على عاتق جهة المصادقة.

جهة المصادقة لمبادرة الشفافية EITI

١-١ من المتوقع أن تُصرح جهة المصادقة لمبادرة EITI عما إذا كان البلد يفعل ما يقول أنه يفعله. وخلال ذلك، سوف تحتاج جهة المصادقة إلى التمكن من أن تقول عما إذا كانت الشركات الموجودة داخل البلد المعني تلعب دورها أيضاً.

١-٢ العبارة "يفعلوا ما يقولون أنهم يفعلوه" تُستخدم عن عمد هنا. فإن عملية مصادقة مبادرة الشفافية EITI ليست عملية بسيطة أبيض وأسود. فمع أن تقييم البلد بأنه ممتثل يحتوي على تقييم نجاح/ إخفاق بصورة فعالة، إلا أن البلدان التي لا تقوم بالتنفيذ على أكمل وجه لا تزال تحصل على مصادقة مع مراقبة مدى تقدمها. وسوف يستغرق الأمر شهوراً ولبعض البلاد سنوات لوضع الأنظمة اللازمة في مكانها حتى تتمكن من أن تمارس عملياً إلتزاماتها نحو مبادرة الشفافية EITI. ولقد إتفقت المجموعة الإستشارية الدولية بأن عملية المصادقة يجب أن تعترف بالتقدم الذي يتم إحرازه بالإضافة إلى الإنجاز المطلق.

١-٣ وافقت المجموعة الإستشارية الدولية على مجموعة من المبادئ التي يجب أن تُدعم عملية المصادقة:

- يجب أن تُركز المصادقة في مبادرة الشفافية EITI على تنفيذ مبادرة EITI. ويجب ألا تنشد مصادقة تنفيذ سياسات أخرى للشفافية.
- يجب أن تعتمد المصادقة على مقياس عالمي مشترك للتأكد من إمكانية المقارنة بين البلدان.
- يجب أيضاً أن تكون العملية ملكاً للبلد وتعكس طبيعة البلد الخاصة في تنفيذ مبادرة EITI ، للتأكد من ظروف البلد المعينة وأخذها في الحسبان.
- يجب أن تتضمن العملية مشاركة الأطراف المتعددة من أصحاب المصلحة.
- يجب أن تكون عملية المصادقة ذات لمسات خفيفة ويجب ألا تولد بيروقراطية غير لازمة. وبقدر المستطاع يجب أن تُبنى هذه العملية على المنظمات الحالية وطاقتها السعوية.
- يجب أن تُركز العملية على التوصيات البنائة بدلاً من الإلتقاط.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الخبرات والمعرفة والتجارب المطلوبة لمبادرة الشفافية EITI.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الطاقة السعوية الكافية (فمثلاً من ناحية جهاز الموظفين) للقيام بهذا الدور بفعالية.

١-٤ عملية المصادقة ليست عملية تدقيق ومراجعة مالية. فإن مهمة جهة المصادقة هو التأكد من أن البلدان والشركات تفعل ما يقولون أنهم يفعلوه. ولن تسعى جهة المصادقة أن تتولى مراجعات وتدقيقات مالية.

ما الذي يتم المصادقة عليه؟

١-٢ هناك سياقان تحدث خلالهما المصادقة:
إلتزم البلد أن يُنفذ مبادرة الشفافية EITI - بما في ذلك الإلتزام نحو العمل مع المجتمع المدني والشركات وتعيين شخص مسئول والإتفاق على خطة عمل مع أصحاب المصلحة من ذوي الصلة – ولكن لم تصل بعد إلى مرحلة يمكن بها نشر تقرير مبادرة الشفافية EITI أو توزيعه أو مناقشته. وفي هذه الحالة من المتوقع أن تقوم جهة المصادقة بتقييم مرحلة التقدم التي وصل إليها البلد – والمصادقة عما إذا كان البلد (الحكومة) يفعل ما يُصرح بأنه يفعله. وسوف يُعرف هذا البلد بإسم بلد مرشح لمبادرة الشفافية EITI.

• شركة إلتزمت بتنفيذ مبادرة الشفافية EITI وأنتجت تقرير EITI الذي تم نشره وتوزيعه ومناقشته. وفي هذه الحالة من المتوقع أن تُقيم جهة المصادقة عما إذا كان ذلك هو الحال وعما إذا كان التقرير قد تم إنتاجه وفقاً لمعايير مبادرة EITI (أنظر أدناه). وإذا كانت الإجابة بأن ذلك البلد يفعل ما يقول أنه يفعله، وأنه قد فعل ذلك وفقاً للمعايير، فمن المتوقع أن تقوم جهة المصادقة بالمصادقة على ذلك البلد بأنه يُنفذ مبادرة الشفافية EITI . ويُعرف هذا البلد بأنه ممتثل لمبادرة الشفافية EITI.

المهارات والكفاءات المطلوبة من جهة المصادقة على البلد بمبادرة الشفافية EITI

٣-١ سوف تحتاج جهة المصادقة إلى جلب عدد من المهارات والكفاءات الرئيسية للقيام بعملية المصادقة. وفي صميم المهارات المطلوبة لجهة المصادقة نخص بالذكر:

• المهارات المالية الفنية: معرفة لمقاييس التدقيق الدولية وتقارير التدقيق الخاصة بالقطاع الخاص وتقارير التدقيق الحكومية والإدارة المالية العامة.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج جهة المصادقة (أو أعضاء فريق المصادقة) إلى التمكن من إثبات أنهم:

- يتمتعون بالخبرة في عملية التنمية وتشمل المعرفة بالعمل مع المجتمع المدني بما في ذلك العمل في الأجواء الصعبة عندما يكون المجتمع المدني مقيداً في عمله بسبب حكومة تتسم بالتحديات.
- المصداقية: تحتاج جهة المصادقة أن تكون ذات مصداقية في أعين الحكومة المضيفة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الخبرات والمعرفة والتجارب المطلوبة لمبادرة الشفافية EITI.
- يجب أن تتوفر لدى جهة المصادقة الطاقة السعوية الكافية (فمثلاً من ناحية جهاز الموظفين) للقيام بهذا الدور بفعالية.
- من المتوقع أن تتوفر لدى جهة المصادقة الوضعية والمهارة الكافية لمنع وقوع الخلافات وحلها عند الضرورة.

٣-٢ من المتوقع أن تتكون جهة المصادقة من مجموعة من الأفراد من ذوي المهارات والكفاءات الرئيسية. ويمكن الإستعانة بهم من شركة واحدة فمثلاً شركة دولية لتدقيق الحسابات أو تكوينهم من مجموعة من أفراد مستقلين من ذوي المهارات والخلفية الملائمة. وفي مثل هذا الموقف من المهم أن يكون هناك شخص أو شركة تقود العملية أو تتولى المسئولية الشاملة.

٣-٣ فرق المصادقة الممكنة

• يجوز تكوين فريق من شركة دولية للإستشارات أو تدقيق الحسابات.
• يمكن تكوين فريق من شركة تدقيق دولية مُعدة للإستعانة بالإتصالات الخارجية.
• يمكن تكوين فريق تحت رعاية وإشراف شخصية دولية ذات مصداقية مثل أحد كبار السياسيين المتقاعدين، أو شخصية قانونية أو مسئول حكومي سابق متقاعد.

٣-٤ سوف تتولى جهة المصادقة المسئولية تجاه تقديم قائمة لأعضاء الفريق المقترحين إلى المجلس للموافقة عليه.

٣-٥ يجب أيضاً على جهة المصادقة أن تقدم ميزانية مقترحة للمجلس ليوافق عليها قبل أن تبدأ أنشطتها.

عملية المصادقة (أنظر دليل المصادقة لمزيد من التفاصيل)

٤-١ الخطوة الأولى هي قيام مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين بتعيين جهة مصادقة. وسوف تقوم جهة المصادقة المختارة بإستعمال المستندات الرئيسية الثلاثة التي تُدعم أعمال جهة المصادقة. وهي:

- خطة العمل للبلد
- مصفوفة المصادقة (وأدوات تقييم المؤشرات المرتبطة بها)، و
- إستمارات الشركة

٤-٢ بإستعمال هذه المستندات، تلتقي جهة المصادقة مع مجموعة أصحاب المصلحة والقرار، وهي المنظمة التي تقاعدت معه لتوفيق وتسوية الأرقام التي أفصحت عنها الشركات والحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين (منهم الشركات والمجتمع المدني الغير متواجدين في مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين).

٤-٣ بإستعمال هذه المعلومات، تقوم جهة المصادقة بإستكمال تقرير يتكون من:

- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء خطة العمل للبلد.
- تقرير وصفي قصير عن مدى التقدم إزاء المؤشرات في مصفوفة المصادقة
- مصفوفة المصادقة بعد إستكمال بياناتها
- تقرير وصفي عن تنفيذ الشركة للمبادرة
- إستمارات الشركة المُعدة

تقييم شامل عن تنفيذ مبادرة الشفافية EITI : هذا البلد مرشح أو ممتثل أو لا يوجد تقدم ملموس.

٤-٤ يجب أن يحتوي التقرير على الدروس الملقنة بالإضافة إلى أي مخاوف عبر عنها الناس والتوصيات لتنفيذها في المستقبل. يجب نشر التقرير باللغة الإنجليزية وأيضاً بأي لغات محلية.

٤-٥ يوجّه التقرير في البداية إلى مجموعة أصحاب المصلحة والقرار المتعددين، والحكومة ومجلس مبادرة الشفافية EITI Board . وإذا كانت هذه المجموعات راضية عن تقرير المصادقة، فيتم نشره والعمل على تنفيذ الإستنتاجات والإقتراحات.

٤-٦ في حالة جود خلاف فيما يتعلق بعملية المصادقة فعندئذ يجب التعامل معه لأول وهلة محلياً، مع إستدعاء مجلس المبادرة EITI Board فقط لتقديم المساعدة في حالات النزاع الخطير.

الملحق ج: نطاق الصلاحيات لمجلس مبادرة الشفافية EITI

توصي المجموعة الإستشارية الدولية IAG بتأسيس مجلس للإشراف على عمليات مبادرة الشفافية EITI في المستقبل ويشمل ذلك أعمال سكرتارية EITI. وسوف يضم مندوبين من البلدان المنفذة لمبادرة الشفافية EITI والشركات المساندة وإتحادات الشركات المساندة والبلدان المساندة والمستثمرين ومنظمات المجتمع المدني. وسوف يتحمل المجلس مسئولية الإشراف على التطوير الشامل والتوجيه الإستراتيجي ومصداقية مبادرة الشفافية EITI وسوف يصدر التوصيات بشأن هذه المسائل ليوافق عليها مؤتمر EITI من خلال تقرير خطي يُقدم للمؤتمر. بينما سوف يُشرف المجلس أيضاً على أعمال سكرتارية EITI وتوجيهها.

وسوف يتم وضع اللمسات النهائية لنطاق صلاحيات المجلس في الإجتماع الأول للمجلس بعد مؤتمر مبادرة الشفافية EITI لعام ٢٠٠٦.

١- الوظائف الرئيسية للمجلس

أ) دراسة قضايا السياسة العامة والخاصة التي تنشأ؛

سوف يلعب المجلس دوراً رئيسياً في دراسة القضايا الناشئة عن السياسة التي تؤثر على مبادرة EITI. وسوف يتحاور ويتخذ قراره بشأن القضايا المستمرة في السياسة بشرط أنه في موضوعات السياسة الجوهرية سوف يعطي توصيات إلى مؤتمر EITI للموافقة عليه. كما سوف يحتاج المجلس أيضاً إلى دراسة أي موضوعات تصدر عن مؤتمر EITI . فعلى سبيل المثال بعد مؤتمر EITI لعام ٢٠٠٦، سوف يحتاج المجلس إلى عقد مناقشات في الأمور المتروكة من المجموعة الإستشارية الدولية بخصوص ترتيبات الإدارة الدولية.

ب) توجيه عمليات السكرتارية

تم تأسيس سكرتارية لمبادرة الشفافية EITI حيث تتولى مسئولية التشغيل اليومي لمبادرة EITI والتواصل مع أصحاب المصلحة والقرار. وسوف تعمل مع رئيس وأعضاء المجلس لترويج مبدأ شفافية الإيرادات والتبني والتنفيذ العالمي لمبادرة الشفافية EITI من خلال بناء علاقات هامة ومن خلال برنامج التوعية والدعاية.

وسوف يقوم المجلس بتوجيه أعمال السكرتارية. ويجوز للأعضاء العاملين مع رئيس المجلس، وفي حدود المعقول، سواء بصفة فردية أو جماعية أن ينشدوا مشورة السكرتارية في موضوعات معينة للسياسة – ويشمل ذلك تكليف أعمال البحث بحسب الملائمة.

ج) تقييم وضعية مبادرة الشفافية في البلدان المنفذة والشركات المساندة

سوف يشمل ذلك الموافقة على قائمة من جهات التقييم – أو "جهات المصادقة" التي (تُعدها السكرتارية)؛ والموافقة على تقارير المصادقة؛ وتولي دور الإشراف والمحكم النهائي في تقييم البلدان الغير منفذة لمبادرة EITI .

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، يجب على المجلس أن يعتمد عادة على حكم مستقل من جهات المصادقة. ولكن سوف يحتفظ المجلس بالحق في الظروف الإستثنائية لدرجة كبيرة، بأن يلغي توصيات جهة المصادقة. وفي مثل هذه الظروف سوف يسمح المجلس للأعضاء ممن لديهم

تعارض في المصالح أن يعفوا أنفسهم (وربما يرشحوا شخصاً بديلاً) من الإشتراك في مناقشة الموضوع بخصوص بلد معين.

د) إعداد تقرير لمؤتمر مبادرة الشفافية EITI المنعقد كل سنتين

سوف يقوم المجلس بمساندة السكرتارية بتزويد تقرير أو تقارير ليوافق عليها مؤتمر EITI. وسوف يشمل ذلك الدراسة والتوصيات للقضايا الرئيسية في السياسة التي تؤثر على نمو مبادرة EITI بالإضافة إلى تقرير عن مدى التقدم الذي أحرزته البلدان المرشحة والبلدان الممتثلة لمبادرة الشفافية EITI.

٢- إستعمال اللجان الفرعية والمجموعات

يجوز للمجلس أن يُنشئ مجموعات عمل فرعية لموضوعات معينة أخرى بحسب الملائمة. ويجب أن يكون الهدف في حالة تكوين أي مجموعة فرعية أن يعكس بالقدر العملي المستطاع، تكوين أصحاب المصلحة المتعددين بمجلس EITI Board. ويجوز مساعدة هذه المجموعات الفرعية عن طريق مجموعة ملائمة من الخبراء الفنيين. وسوف يترأس المجموعات الفرعية أعضاء من المجلس تساندهم السكرتارية. ويجوز أيضاً تمثيل المؤسسات المالية الدولية في هذه المجموعات الفرعية بحسب الملائمة.

٣- علاقة مجلس مبادرة الشفافية EITI Board مع لجنة إدارة صندوق الإئتمان للواهبين المتعددين Multi-Donor Trust Fund

تأسس صندوق الإئتمان متعدد الواهبين Multi-Donor Trust Fund لتزويد المساندة المالية التي تسعى إلى تنفيذ مبادرة الشفافية EITI . ويقوم البنك العالمي بإدارته. وتقوم لجنة إدارة تتكون من البنك العالمي والحكومات التي ساهمت بما يزيد عن ٥٠٠,٠٠٠ دولار في صندوق الإئتمان (MDTF) وهناك إقتراح بأن يتم إعداد مذكرة تفاهم بين المجلس ولجنة الإدارة .

٤- دور رئيس المجلس

سوف يقوم رئيس المجلس بقيادة مداولات ومناقشات المجلس والمؤتمر سعياً للمحافظة على علاقات تعاونية بين الأعضاء والمشتركين الرئيسيين ومنهم الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمستثمرين والمؤسسات الدولية. ويجب أن يكون الرئيس عضواً بالمجلس له صوت وفي حالة الإتفاق على نظام التصويت بالأغلبية فعندئذ يجب أن يكون للرئيس الصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات.

يجب على الرئيس:

- أن يقدم تقرير للمجلس إلى مؤتمر مبادرة الشفافية EITI ؛
- أن يتأكد من أن طبيعة تعدد أصحاب المصلحة في المبادرة مصانة ومتجسدة تماماً في مبادرة الشفافية EITI على كافة المستويات؛
- أن يُمثل مبادرة الشفافية EITI أمام العالم السياسي والتجاري على أعلى المستويات بهدف بناء إلتزام عالمي أكبر لشفافية الإيرادات ولجذب التمويل اللازم من الحكومات والشركات والمؤسسات الأخرى؛
- تزويد التوجيه الإستراتيجي إلى السكرتارية.

يجب على الرئيس بمساندة أعضاء المجلس الملائمين والأطراف الأخرى ذات الصلة، أن يتولى المسئولية عن تعيين رئيس السكرتارية والإشراف عليه بما في ذلك التوجيه التشغيلي ومراجعة الأداء إزاء خطة عمل مُتفق عليها.

يجب على الرئيس أن يعمل مع أعضاء المجلس بين إجتماعات المجلس في الموضوعات التي تحتاج إلى موافقة / دراسة المجلس. ويجب على المجلس أن يوافق على الإجراءات حيث يمكن فيها للرئيس أن يتشاور بخصوص موضوعات معينة بأسلوب إنسيابي سلس للتأكد من إمكانية إتخاذ الإجراء بسرعة عندما يتطلب الأمر ذلك.

٥- ترتيبات المجلس:

سوف تقوم السكرتارية بتنظيم إجتماعات المجلس والمؤتمر بالتعاون مع حكومات البلدان المضيفة والآخرين بحسب الملائمة. وسوف تتوفر لدى المجلس ميزانية سنوية بمبلغ ١٢٠,٠٠٠ دولار. وسوف يسمح ذلك بعدد من إجتماعات مجلس الإدارة تصل إلى أربعة إجتماعات في السنة على الرغم من أن المجلس قد يقرر عقد إجتماعين أو ثلاثة فقط لحضور الأعضاء شخصياً والإجتماع من خلال إجتماعات الفيديو أو الهاتف بين هذه الأوقات. وسوف يقرر المجلس موقع إجتماع ملائم لغالبية الأعضاء.

ويحتاج الأمر إعطاء مزيد من الإعتبارات لعملية صنع القرار التي يتبناها المجلس. ويجب على المجلس أن يعمل بأسلوب الموافقة بالإجماع في كافة الأوقات ليعكس طبيعة وجود أصحاب المصلحة المتعددين بمبادرة الشفافية EITI. ورغم ذلك فقد يكون هناك مرات يحتاج فيها الأمر إلى التصويت. ويجب على كل الأعضاء الإتفاق على آلية التصويت في الإجتماع الأول للمجلس لموازنة الرغبات لحماية الأوضاع الأقلية مع الحاجة إلى وجود عملية صنع قرار تتميز بالكفاءة. فعلى سبيل المثال تم إبداء إقتراح بأنه في حالة إذا كان ربع أعضاء المجلس على الأقل يطلبون ذلك، فيجوز إعلان موضوع يتعلق بالسياسة كموضوع سياسة جوهري. وسوف يتم حل هذه المسائل فقط بغالبية ثلثي أصوات المجلس وفي حالة تقريرها بهذه الكيفية، بموافقة مؤتمرEITI .

يجب على المجلس أن يمارس كافة أنشطته بطريقة تتسم بالشفافية التامة. ويشمل ذلك توفير جداول أعماله وأوراقه ومحاضره. ويجب أن تكون لغة العمل بالمجلس الإنجليزية على الرغم من أنه يجب توفير ترجمات للغات الإضافية إذا تطلب الأمر وبحسب ما يوافق عليه المجلس.

الملحق د: الحاضرون في كل إجتماع من إجتماعات المجموعة الإستشارية الدولية IAG

الإجتماع الأول للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية EITI

في يوم الجمعة الموافق ٢٦ أغسطس ٢٠٠٥، إنعقد الإجتماع الإفتتاحي للمجموعة الإستشارية الدولية EITI IAG في لانكستر هاوس ، لندن بالمملكة المتحدة.

الرئيس:
Peter Eigen.

إشترك الأعضاء المذكورين فيما يلي من المجموعة الإستشارية الدولية IAG
Sabit Bagirov ، منسق، تحالف تحسين الشفافية في صناعات الإستخراج، أزربيجان
Graham Baxter ، نائب الرئيس، مسئولية الشركات، بي بي BP
Edward Bickham، نائب الرئيس التنفيذي، الشئون الخارجية، أنجلو أمريكان
Oby Ezekwesili ، وزير تنمية المعادن الصلبة، نيجيريا
Larry Greenwood، نائب السكرتير المساعد، وزارة الخارجية الأمريكية
Gavin Hayman، قائد حملات، جلوبال ويتنس
Patrick Lafon، السكرتير العام، مؤتمر أساقفة وسط أفريقيا، الكاميرون
Sam Laidlaw، نائب الرئيس التنفيذي، شيفرون
Karin Lissakers، المستشار الأول لجورج سوروس، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack ، عضو مجلس الإدارة، رئيس الإدارة والإستثمار المسئول إجتماعياً، إدارة إف آند سي أسيت مانجمنت
Leiv Lunde، وزير الدولة للتنمية الدولية، وزارة الشئون الخارجية، النرويج
Samir Sharifov، المدير التنفيذي، صندوق النفط الوطني في أزربيجان
Yannick Tagand، وزير الشئون الخارجية، فرنسا

المشتركون عن السكرتارية:

Charles McPherson، المستشار الأول، قسم النفط والغاز والتعدين والكيماويات، البنك العالمي
Ben Mellor ، رئيس سكرتارية EITI ، DFID
Anton Op de Beke, إقتصادي أول، قسم تنمية ومراجعة السياسة، صندوق النقد الدولي IMF

الإجتماع الثاني

في يوم الجمعة الموافق ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥ إنعقد الإجتماع الثاني للمجموعة الإستشارية الدولية بمبادرة الشفافية EITI IAG في مقر البنك العالمي في واشنطون دي سي.

الرئيس:
Peter Eigen.

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:
Graham Baxter ، بي بي BP
Edward Bickham ، أنجلو أمريكان (من خلال v/c)
Stuart Brooks، شيفرون تكساكو
Raul Campos، بتروبراس
Tormod Endresen، حكومة النرويج
Dr. Oby Ezekwesili ، حكومة نيجيريا
Larry Greenwood, ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
Gavin Hayman, ، جلوبال ويتنس

Delphine Lida, ، حكومة فرنسا
Father Patrick Lafon, مؤتمر أساقفة وسط أفريقيا، الكاميرون
Karin Lissakers ، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack، إف آند سي أسيت مانجمنت
Samir Sharifov, ، حكومة أزربيجان

إعتذارات من:
الإسم من حكومة بيرو لم يتمكن من الحضور.

المشتركون عن السكرتارية
Martin Fetherston ، صندوق النقد الدولي
Charles McPherson ، البنك العالمي
Ben Mellor ، حكومة المملكة المتحدة

الإجتماع الثالث

في يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير ٢٠٠٦ إنعقد الإجتماع الثالث للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية EITI IAG في فندق ترانسكورب هيلتون، أبوجا، نيجيريا

الرئيس:
Peter Eigen.

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:
Samir Awad ، بتروبراس
Sabit Baghirov ، تحالف المنظمات الغير حكومية في أزربيجان
Graham Baxter ، بي بي
Edward Bickham أنجلو أمريكان
Paul Bonicelli, ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
Stuart Brooks ، شيفرون
Tormod Endresen, ، حكومة النرويج
Oby Ezekwesili, ، حكومة نيجيريا
Carlos Garaycochea, ، حكومة بيرو
Gavin Hayman, ، جلوبال ويتنس
Karin Lissakers, ، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack ، إف آند سي أسيت مانجمنت
Samir Sharifov ، حكومة أزربيجان
Yannick Tagand، حكومة فرنسا

المشتركون عن السكرتارية:
Charles McPherson ، البنك العالمي
Ben Mellor، حكومة المملكة المتحدة
Jesus Seade، صندوق النقد الدولي

إعتذارات من:
Patrick Lafon ، مؤتمر الأساقفة الكاثوليك

الإجتماع الرابع

في يوم الأربعاء الموافق ٥ أبريل ٢٠٠٦ إنعقد الإجتماع الرابع للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية EITI IAG في فندق بارك حياة، باكو، أزربيجان.

الرئيس:
Peter Eigen.

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:
Sabit Baghirov ، تحالف المنظمات الغير حكومية في أزربيجان
Graham BaxterK، بي بي BP
Edward Bickham ، أنجلو أمريكان
Stuart Brooks ، شيفرون
Tormod Endresen ، حكومة النرويج
Gavin Hayman ، جلوبال ويتنس
Stephen Krasner ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
Patrick Lafon ، مؤتمر الأساقفة الكاثوليك، غرب أفريقيا
Karin Lissakers ، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack ، إف آند سي أسيت مانجمنت
Bright Okogu ، حكومة نيجيريا
Therezinha Serpa ، بتروبراس
Samir Sharifov ، حكومة أزربيجان
Jean-Pierre Vidon ، حكومة فرنسا

المشتركون عن السكرتارية
Charles McPherson ، البنك العالمي
Ben Mellor حكومة المملكة المتحدة
Anton Op de Beke ، صندوق النقد الدولي

إعتذارات من:
Carlos Garaycochea ، حكومة بيرو

الإجتماع الخامس

في يوم الخميس الموافق ٢٠ يونيو ٢٠٠٦ إنعقد الإجتماع الخامس للمجموعة الإستشارية الدولية لمبادرة الشفافية EITI IAG في هاوس، لندن ، المملكة المتحدة

الرئيس:
Peter Eigen.

إشترك أعضاء المجموعة الإستشارية الدولية التالي أسمائهم:
Sabit Baghirov ، تحالف المنظمات الغير حكومية في أزربيجان
Graham Baxter، بي بي
Edward Bickham ، أنجلو أمريكان
Stuart Brooks ، شيفرون
Joaquim Dib Cohen ، بيترو براس
Tormod Endresen، حكومة النرويج
Oby Ezekwesili ، حكومة نيجيريا
Carlos Garaycochea, ، حكومة بيرو
Gavin Hayman، جلوبال ويتنس
Stephen Krasner، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية
Patrick Lafon ، مؤتمر الأساقفة الكاثوليك
Karin Lissakers ، معهد المجتمع المفتوح
Karina Litvack، إف آند سي اسيت مانجمنت
Shahmar Movsumov، حكومة أزربيجان
Jean-Pierre Vidon، حكومة فرنسا

المشتركون عن السكرتارية
Charles McPherson، البنك العالمي
Ben Mellor ، حكومة المملكة المتحدة